

Distr.: Limited
26 November 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر

الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

مشروع قرار مقدم من مقررة اللجنة، السيدة عايذة هودجيتش (البوسنة والهرسك)،

بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.18

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال

القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة

للتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٩/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

و ٢٢٦/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٥٣/٥٧ و ٢٧٠/٥٧ ألف

المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه

٢٠٠٣ وقراريها ٢٣٦/٦٤ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٥٢/٦٥ المؤرخ

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وكذلك قراريها ١٩٧/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ وسائر القرارات ذات

الصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،



الرجاء إعادة استعمال الورق

281112 281112 12-60728 (A)



وإذ تشير أيضاً إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١) وجدول أعمال القرن ٢١^(٢) وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٣) وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٤) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٥) والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٦) وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٧) وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري^(٨) والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية^(٩)،

وإذ تشير كذلك إلى برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٠)، والإعلان والتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والمبادرات المتخذة لتنفيذه في المستقبل^(١١)، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٩) القرار ١/٦٥.

(١٠) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١١) القرار د-٢٢/٢، المرفق.

النامية^(١٢)، والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٣)،

وإذ تسلّم بأن القضاء على الفقر أعظم تحدٍّ شامل يواجهه العالم اليوم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وأنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تحقيق تنميته المستدامة وعن القضاء على الفقر فيه وأنه ليس من قبيل المغالاة تأكيد أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، فإنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الصُّعَد لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة بما يتسق مع الغايات والأهداف المتفق عليها دولياً فيما يتصل بالفقر، بما فيها الغايات والأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج ذات الصلة لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى وإعلان الأمم المتحدة للألفية^(١٤)،

وإذ تؤكد مجدداً ضرورة مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة على المستويات كافة عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلة التي تربط بينها، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها^(١٥)، وإذ تكرر تأكيد أن التنمية المستدامة عنصر أساسي في الإطار الشامل للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة^(١٦)،

وإذ تسلّم بأن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما فيها الأهداف والغايات المحددة التوقيت، وغير ذلك من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية

(١٢) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٣) القرار ٢/٦٥.

(١٤) القرار ٢/٥٥.

(١٥) انظر القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ٣.

(١٦) انظر القرار ٢٣٦/٦٤.

للألفية، وإذ تعيد أيضاً تأكيد الأهداف الأخرى المتفق عليها دولياً في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والبيئي منذ عام ١٩٩٢، وكذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد أهمية الحرية والسلام والأمن واحترام جميع حقوق الإنسان، ومن ضمنها الحق في التنمية والحق في مستوى معيشة لائق، بما يشمل الحق في الغذاء وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والالتزام عموماً بإقامة مجتمعات ديمقراطية عادلة من أجل تحقيق التنمية،

وإذ تؤكد كذلك من جديد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئة رئيسية لاستعراض السياسات وإجراء الحوار بشأن السياسات وتقديم التوصيات فيما يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتابعة الأهداف الإنمائية للألفية، ويمثل آلية مركزية للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة والإشراف على الهيئات الفرعية التابعة له، ولا سيما لجانه الفنية، ولتشجيع تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة، وإذ تعيد تأكيد الدور الرئيسي الذي يؤديه المجلس في التنسيق بين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة عموماً، بما يكفل الاتساق بينها وتجنب ازدواجية المهام والأنشطة،

وإذ تشير إلى أن لجنة التنمية المستدامة ظلت تعمل باعتبارها الهيئة الرفيعة المستوى المسؤولة عن تحقيق التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، ومنتدى يُعنى بالنظر في القضايا المتعلقة بتحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وإذ ترحب بالقرار القاضي بإنشاء منتدى سياسي حكومي دولي عالمي رفيع المستوى سيحل محل اللجنة، وبأن تُستهل في إطار الجمعية العامة عملية تفاوض حكومية دولية مفتوحة تنسم بالشفافية تشمل الجميع لتحديد شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى وجوانبه التنظيمية،

١ - **تعيد تأكيد** الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(١٦) وتحث على التعجيل بتنفيذ ما جاء فيها؛

٢ - **تذكر** بالالتزام المعلن في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الولاية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره هيئة رئيسية للمتابعة المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين، وتسلم بدوره الأساسي في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن، وتتطلع في هذا الصدد إلى استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٣ - تذكّر أيضاً بالفقرات من ٨٤ إلى ٨٦ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتدعو إلى الشروع في عملية التفاوض في إطار الجمعية العامة لتحديد شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى وجوانبه التنظيمية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ على أبعد تقدير لكي تنتهي بحلول أيار/مايو ٢٠١٣، وذلك لإعطاء الوقت الكافي للإعداد للمنتدى الرفيع المستوى الأول الذي سيعقد عند مستهل الدورة الثامنة والستين للجمعية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مركزاً ومختصراً عن الدروس المستخلصة من اللجنة، يضم المعلومات ذات الصلة القائمة بالتشاور مع الدول الأعضاء ويستفاد في إعداداته من مساهمات المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين، وذلك لإنارة الطريق أمام المفاوضات؛

٤ - توصي بأن تعقد لجنة التنمية المستدامة دورتها الأخيرة، التي ينبغي أن تكون قصيرة وإجرائية، بعد اختتام المفاوضات بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى وجوانبه التنظيمية ومباشرة قبل انعقاد المنتدى الرفيع المستوى السياسي الأول، وذلك لضمان انتقال مؤسسي سلس بينهما؛

٥ - ترحب باعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إطار العشر سنوات للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة^(١٧)، وتذكّر بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعمل، في إطار ولايته الحالية، بمثابة أمانة إطار العشر سنوات، وإذ تضع في اعتبارها أن المنتدى الرفيع المستوى السياسي سيحل محل اللجنة، تقرر تعيين المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الهيئة المؤقتة للدول الأعضاء المكلفة بتلقي التقارير من المجلس والأمانة كما هو مبين بالتفصيل في إطار العشر سنوات، واستعراض هذا الترتيب المؤقت في دورتها الثامنة والستين، وتقرر أيضاً إنشاء مجلس مؤلف من عشرة أعضاء، يضم عضوين من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة، وتقرر كذلك أن تعيّن، في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعضاء المجلس لفترة أولية مدتها سنتان، وتطلب إلى أمانة إطار العشر سنوات إعداد مقترح بشأن مدة الولايات اللاحقة، لتتظر فيه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وتطلب أيضاً إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ينشئ صندوقاً استئمانيّاً لمساعدة برامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين على حشد التبرعات من مصادر متعددة، بما في ذلك المساهمات العامة/مساهمات الجهات المانحة والقطاع الخاص ومصادر أخرى، من بينها المؤسسات، وتدعو الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تعيين جهات تنسيق معنية بمسألة الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

(١٧) انظر A/CONF.216/5، المرفق.

٦ - تذكّر بالفقرات من ٢٤٥ إلى ٢٥١ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتكرر التأكيد على أن الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة سيقدم تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين وأن التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز في أعمال الفريق العامل ستُقدم بصورة منتظمة إلى الجمعية العامة، مع مراعاة انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى الأول، ودون المساس بشكل المنتدى وجوانبه التنظيمية، والحدث الخاص المقرر تنظيمه في عام ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٧ - تذكّر أيضاً بالفقرات من ٢٥٥ إلى ٢٥٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتدعو إلى أن تبدأ اللجنة الحكومية الدولية المنشأة بهدف اقتراح خيارات للشروع في وضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة، أعمالها في أقرب وقت ممكن، ويفضل أن يكون ذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وتطلب إلى اللجنة الحكومية الدولية إطلاع الجمعية العامة عن التقدم المحرز في أعمالها قبل بداية الدورة الثامنة والستين للجمعية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة تعزيز الاتساق والتنسيق وتجنب الازدواجية في الجهود فيما يتعلق بعملية تمويل التنمية؛

٨ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة لإنشاء آلية تيسير تساعد على تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً ونقلها ونشرها^(١٨)، وتقرر عقد سلسلة من أربع حلقات عمل مدة كل منها يوم واحد عن استحداث التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً ونقلها ونشرها وعلاقة التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً بالتنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تجنب الازدواجية وتعزيز أوجه التآزر والتماسك، وتدعو رئيس الجمعية العامة إلى تنظيم حلقات العمل هذه بدعم من الأمانة العامة، وتقرر أن تناقش حلقات العمل هذه جملة أمور منها الاحتياجات التكنولوجية للبلدان النامية، والخيارات المتاحة لتلبية تلك الاحتياجات، وبناء القدرات، والخيارات المتاحة لإنشاء آلية لتيسير نقل التكنولوجيا، مع مراعاة الآليات القائمة، وتقرر أيضاً أن تحظى حلقات العمل بدعم منظومة الأمم المتحدة وأن تمكّن من إشراك أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن المناقشات التي دارت في حلقات العمل والخيارات والتوصيات الصادرة عنها، بما في ذلك الطريق إلى الأمام، وكذلك عن المساهمات الإضافية من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين؛

- ٩ - تشدد على الحاجة إلى التماسك والتآزر والدعم المتبادل بين جميع هذه العمليات والعمليات الأخرى التي هي أيضاً ذات صلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- ١٠ - ترحب بالقرار الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والقاضي بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي ثالث معني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤، وفي هذا الصدد، تشجّع المجتمع الدولي والكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، على توفير الدعم اللازم لضمان نجاح المؤتمر وعملياته التحضيرية؛
- ١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن نتائج المؤتمر إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين؛
- ١٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الثامنة والستين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، البند الفرعي المعنون "تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلات تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة".